وحده

حالهم معاشا ومعادا ومن البين انه لا نص في حق ابي بكر
والعباس فتعين ان يكون في حق علي المجواب انه لما علم
النبي صلى الله عليه وسلم ان الصحابة يقولون بذلك
التعيين ولا يخلون به لم يفعل ذلك لعدم الحاجة اليه
كما انه عليه الصلاة والسلام لم ينص على كثير من الاحكام
الشرعية بل وكلها الى آراء المجتهدين الذين هم حماة الدين
واعلام الشرع ثم عدم النص الجلي معلوم قطعا لانه
لو وجد لتواتر ولم يمكن ستره عادة اذ هو مما تتوفر
الدواعي الى نقله وايضا لو وجد نص جلي على امامة علي
لمنع غيره عن الامامة كما منع ابو بكر الانصار بقوله
عليه الصلاة والسلام الايمة من قريش مع كون خبر
الواحد فاطاعوه وتركوا الامامة لاجله فكيف يتصور
ان يوجد نص جلي متواتر في علي وهو بين قوم لا يعصون
خبر الواحد في ترك الامامة وشأنهم في الصلابة في الدين
مما يشهد له بنظم الاموال والانفس ومهاجرتهم الاهل
والوطن وقتلهم الاولاد والاباء والاقارب في نصرة
الدين ثم لا يحتج علي عليهم بذلك النص الجلي بل ولا
يقول احد منهم عند طول النزاع في امر الامامة ما بالكم
لا تتنازعون فيها والنص قد عين فلانا لها ولو زعم

زاعم

زاعم ان عليا فعل ذلك فلم يقبلوه كان ذلك الزاعم
مباهتا منكرا للضرورة فلا يلتفت الى زعمه ولا يبالى
بشأنه كذا في شرح المواقف وقال الامام الرازي
في كتاب الاربعين لو كانت الخلافة حقا لعلي ابن ابي طالب
رضي الله عنه بعد الرسول لكان اما ان يقال الامة
اعانوه على طلب هذا الحق او ما اعانوه فان كان الاول
وجب عليه ان يكون قد طلبه لانه اذا لم يطلبه مع
القدرة على الطلب كان كل التقصير منه وان قلنا ان
الامة ما اعانوه بل خذلوه لزم ان يقال ان هذه الامة
شر الامم لكنه تعالى وصف هذه الامة بانها خير الامم
قال الله تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس تامرون
بالمعروف وتنهون عن المنكر فوصفهم بكونهم آمرين
بكل معروف ناهين عن كل منكر ولو انهم خذلوا عليا
وما اعانوه على طلب حقه لكانوا شر امة اخرجت
للناس ولكانوا تاركين الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
وكل ذلك باطل وقال الامام الرازي في كتاب الاربعين
النص الجلي على خلافة علي بعد الرسول لم يصل خبره
الى المخالفين حتى انا نحلف بالله وبالايمان التي لا مخارج
عنها ان خبر هذا النص لم يؤثر في قلوبنا ولم يعد لنا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)